أثر التعديات علي الأرض الزراعية علي صافي العائد والدخل من أهم الحاصلات الزراعية بمحافظة أسيوط

د/ هشام علي حسن الجندي د/ أمل أحمد سويفي
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

تعد ظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية واحدة من أهم وأخطر المشكلات التي تواجهها مصر في الوقت الراهن، وقد إستشرت بشكل ملموس خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨، وأثرت علي الإنتاج الزراعي والإقتصاد القومي المصري بدرجة كبيرة، وأدت إلي تناقص كبير في الرقعة الزراعية المتاحة، وقد ساعد علي ذلك، الزيادة الكبيرة في أعداد السكان وعدم وجود أراضي كافية للبناء من ناحية، وتزايد اتجاه الزراع للإستفادة من الارتفاع الشديد في أسعار أراضي البناء من ناحية ثانية، فضلاً عن عدم فعالية القوانين والتشريعات التي تجرم التعدي علي الأراضي الزراعية من ناحية ثالثة، مما أنعكس علي انتشار هذه الظاهرة بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة. وتقدر وزارة الزراعة ما فقدته مصر من أراضي زراعية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة بحوالي ٧٦٠ ألف فدان، منها حوالي ٣٥٠ ألف فدان في العقد الأخير فقط[٤].

وتعاني محافظة أسيوط كغيرها من سائر محافظات الجمهورية من تلك المشكلة، فمن السهل ملاحظة التوسع الهائل في عمليات البناء والتشييد علي تلك الأراضي خصوصاً تلك المجاورة للقرى والمدن بالمحافظة، وتظهر البيانات الرسمية أن عدد حالات التعدي السنوية بلغ حوالي ١٤ ألف حالة، علي مساحة بلغت حوالي ٥٠٠ فدان وذلك خلال متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٨)[٦].

مشكلة الدراسة:

بالرغم مما تعانيه مصر من محدودية الأرض الزراعية وضعف الاستثمارات في استصلاح الأراضي وارتفاع معدلات الاستهلاك الغذائي نتيجة زيادة أعداد السكان وتغير أنماط الاستهلاك وتراجع الاكتفاء الذاتي لكثير من السلع والمنتجات الغذائية الرئيسية وانخفاض نصيب الفرد منها واتساع حجم الفجوة الغذائية، لوحظ تزايد حالات التعدي علي الأراضي الزراعية بصورة غير مسبوقة في تاريخ الزراعة المصرية علي الرغم مما تضمنته القوانين من تجريم لمعظم صور التعدي علي الأراضي الزراعية بشكل يهدد مستقبل القطاع الزراعي وقدرته علي توفير احتياجات الأفراد من الغذاء والكساء، كذلك معدلات التنمية الزراعية، ومن ثم الإقتصاد القومي، مما يستوجب ضرورة المتابعة الدورية والمستمرة لتطور هذه الظاهرة ودراسة أسبابها والتوصل إلي توصيات تحد من انتشارها.

أهداف الدراسة:

إلقاء الضوء علي مشكلة التعدي علي الأراضي الزراعية بما يمكن معه الوقوف علي تطورها وتحديد أبعادها، وفي ضوء ذلك استهدفت الدراسة الآتي:

١- دراسة التطور الحادث في حالات التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط.
٢- تحديد مبررات التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط.
٣- التعرف علي الآثار الإقتصادية المترتبة علي انتشار ظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية لأهم المحاصيل في التركيب المحصولي وتأثيرها علي الفاقد في صافي العائد والدخل والعمالة الزراعية.
٤- الحلول والمقترحات للحد من ظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية.

أسلوب البحث ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة علي العديد من البيانات الثانوية غير المنشورة من إدارة حماية الأراضي بمديرية الزراعة بأسيوط ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط، كما تم الاعتماد علي بيانات أولية

لدراسة ميدانية تم إجراؤها من خلال استمارتي استبيان صممتا خصيصاً لذلك لكل من الزراع والعاملين بحماية الأراضي، حيث اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات علي أسلوبي التحليل الوصفي والكمي في عرض وتبويب بيانات عينة الدراسة وحساب النسب المئوية والتكرارات. بالإضافة إلي استخدام أسلوب تحليل الانحدار وتحليل التباين واختبار أقل فرق معنوي (L.S.D.)، إلي جانب الأستعانة بالبحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي بيانات ميدانية لعينتين عشوائيتين في نطاق محافظة أسيوط تم إجراؤهما من خلال استمارتي استبيان صممتا خصيصاً لهذا الغرض، الأولي من زراع المحافظة في الموسم الزراعي ٢٠١٨/٢٠١٧، وقد تم سحب عينة عشوائية قدرها (٨٠) مزارعاً، حيث تم اختيار ثلاث مراكز من محافظات أسيوط من إحدي عشر مركزاً بالمحافظة، وقد تم اختيار هذه المراكز وفقاً لأكبر المساحات التي تم التعدي عليها وهى مراكز منفلوط وأسيوط والفتح، حيث بلغت نسبة المساحة التي تم التعدي عليها بهذه المراكز كما هو موضح بالجدول رقم (١) نحو ٤٨,٣٧% من إجمالي المساحة المتعدي عليها بمحافظة أسيوط في الموسم الزراعي ٢٠١٨/٢٠١٧، حيث بلغت المساحة التي تم التعدي عليها بمركز منفلوط نحو ٤٢,١٣ فدان تمثل نحو ١٨,٦٢% من إجمالي المساحة المتعدي عليها بمحافظة أسيوط، بينما بلغت المساحة المتعدي عليها بمركز أسيوط حوالي ٣٧,٢٢ فدان تمثل حوالي ١٦,٤٥% من إجمالي المساحة المتعدي عليها بمحافظة أسيوط، في حين بلغت المساحة المتعدي عليها بمركز الفتح حوالي ٣٠,٠٨ فدان تمثل حوالي ١٣,٣٠% من إجمالي المساحة المتعدي عليها بمحافظة أسيوط، إضافة إلي عينة أخري تضم عدد (٢٠) مفردة من نفس المراكز من المهندسين الزراعيين بقسم حماية الأراضي للوقوف علي كيفية التعامل مع حالات التعدي القائمة بالمحافظة وأهم المقترحات للحد من ظاهرة التعدي من وجهة نظرهم.

جدول رقم (١): الأهمية النسبية للمساحة التي تم التعدي عليها بأهم مراكز محافظة أسيوط خلال الموسم الزراعي (٢٠١٨/٢٠١٧)

المركز	المساحة المتعدي عليها بالفدان	الأهمية النسبية
منفلوط	٤٢,١٣	%١٨,٦٢
أسيوط	٣٧,٢٢	%١٦,٤٥
الفتح	٣٠,٠٨	%١٣,٣٠
المحافظة	**٢٢٦,٢٤**	**%٤٨,٣٧**

المصدر: مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط، إدارة حماية الأراضي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨.

أولاً – تطور حالات التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٨):

بدراسة تطور حالات التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٨)، وكما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) فإن عدد حالات التعدي تراوح بين حد أدني بلغ ٥٨٨٥ حالة عام ٢٠١٨ وحد أعلي بلغ ٢٣٦٤٣ حالة عام ٢٠١٢، أي بزيادة تعادل نحو ٣٠٢% من الحد الأدنى، وزيادة قدرها نحو ٦١,٨% عن متوسط عدد حالات التعدي بالمحافظة خلال الفترة موضع الدراسة والبالغ حوالي ١٤٦١١,٨٦ حالة وطبقاً لما هو مبين بالجدول (٢)، فإن مساحة الأراضي الزراعية التي تعرضت للتعدي قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ٢٢٦ فداناً عام ٢٠١٨ وحد أعلي بلغ حوالي ٧٧٢ فداناً عام ٢٠١٣، أي بزيادة تعادل نحو ٢٤٢% من الحد الأدنى، وزيادة قدرها نحو ٥٦,٨% عن متوسط مساحة الأراضي التي تم التعدي عليها خلال الفترة موضع الدراسة والبالغ حوالي ٤٩٢,٣ فداناً.

جدول رقم (٢): تطور حالات التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٨)

السنوات	حالات التعدي	
	العدد	المساحة بالفدان
٢٠٠٥	٩٧٢١	٤٢٢
٢٠٠٦	٩٥٤٠	٤٣١
٢٠٠٧	٩٩٩٨	٤١٧
٢٠٠٨	١١٣٨٥	٤٣٩
٢٠٠٩	١٢٧١١	٤٨١
٢٠١٠	١٩٦١٢	٧١٦
٢٠١١	١٨٦٩٠	٦٤٣
٢٠١٢	٢٣٦٤٣	٧١١
٢٠١٣	٢١٣٤٨	٧٧٢
٢٠١٤	٢١٦٤٧	٤٨٨
٢٠١٥	١٠٤٢٤	٢٤٣
٢٠١٦	١٢١٩٦	٤٦٥
٢٠١٧	١٧٧٦٦	٤٣٧
٢٠١٨	٥٨٨٥	٢٢٦
المتوسط	**١٤٦١١,٩**	**٤٩٢,٣**

المصدر: مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط، إدارة حماية الأراضي، بيانات غير منشورة.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لعدد حالات التعديات بمحافظة أسيوط، وكما يتبين من المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٣)، ثبت معنوية نموذج ومعاملات الانحدار، كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل إلي أن العوامل التي يعكسها عنصر الزمن مسئولة عن حوالي ٥٧,١% من التغيرات الحادثة في عدد حالات التعدي، وتعكس قيمة معاملات الانحدار زيادة عدد هذه الحالات بمتوسط يقدر بحوالي ٢٣٨,٥ حالة يعادل نحو ١,٦٣% من متوسط عدد حالات التعدي بالمحافظة خلال الفترة موضع الدراسة.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لمساحات الأراضي الزراعية التي تعرضت للتعدي عليها بمحافظة أسيوط، تبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٣)، ثبتت معنوية نموذج ومعاملات الانحدار، كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل إلي أن العوامل التي يعكسها عنصر الزمن مسئولة عن حوالي ٥١% من التغيرات الحادثة في مساحة التعديات، وتعكس قيمة معاملات الانحدار زيادة مساحة هذه التعديات بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ٢,٩٩ فداناً يعادل نحو ٠,٦١% من متوسط مساحة التعديات بالمحافظة خلال الفترة موضع الدراسة.

جدول رقم (٣): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور عدد ومساحة التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٨).

م	المركز	المعادلة	المتوسط	متوسط مقدار التغير السنوي	% للتغير	$ر^{-2}$	ف
١	عدد حالات التعدي	$ص^{\wedge}_{هـ}$=١٧٦٨,٦٥+٤٣٨٣,٩٣** $س_{هـ}$– ٢٧٦,٣٦**$س^{2}_{هـ}$ (٢,٨٢) (-٢,٧٢)	١٤٦١١,٩	٢٣٨,٤٩	١,٦٣	٠,٥٧١	*٧,٣١
٢	المساحات التي تم التعدي عليها	$ص^{\wedge}_{هـ}$= ١٩٧,٦٧ + ١٢١,٣٦** $س_{هـ}$ – ٧,٨٩** $س^{2}_{هـ}$ (٢,٢٥) (-٢,٣٦)	٤٩٢,٣	٢,٩٩	٠,٦١	٠,٥١٠	*٥,٧٢

حيث $ص^{\wedge}_{هـ}$ = القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة في السنة هـ

$س_{هـ}$ = متغير الزمن حيث هـ = (١ ، ٢ ، ٣ ، ... ١٤).

( ) = الأرقام بين الأقواس تشير إلي قيمة "ت" المحسوبة.

**** معنوي عند مستوي ٠,٠١ * معنوي عند مستوي ٠,٠٥.**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٢).

ثانياً – صور وأشكال التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط[٢]:

تتعدد صور التعدي علي الأراضي الزراعية حيث يمكن حصرها في الصور التالية:

١- تبوير الأراضي الزراعية: ويقصد بها ترك جزء من الأرض بدون زراعة واستخدام بعض الوسائل التي تؤدي إلي إخراجها من الحيز الزراعي مثل إغلاق قنوات الصرف الموصلة لها أو تشوين مواد البناء بها أو غمرها بالماء وغيرها من الطرق، وذلك بغرض بيعها كأرض بناء للاستفادة من فروق أسعار الأراضي، وتزداد هذه الظاهرة في المساحات المجاورة لكردون المدن وأطراف القرى خاصة تلك الواقعة علي الطرق الزراعية.

٢- التجريف: ويقصد به إزالة الطبقة السطحية للأرض الزراعية مما يؤدي إلي تكشف الطبقة السفلية من التربة، والتي تقل خصوبتها عن الطبقة السطحية، مما يؤدي إلي تدهور قدرتها الإنتاجية، وذلك بهدف استغلال الأتربة الناتجة عن عملية التجريف في أغراض أخرى غير زراعية كصناعة الطوب الأحمر.

٣- البناء علي الأراضي الزراعية: حيث يتم استقطاع جزء من الأرض الزراعية وتحويلها إلي مباني ومنشآت، وقد ساعد علي ذلك ازدياد أعداد السكان والحاجة إلي الامتداد العمراني مع الارتفاع الشديد في أسعار أراضي البناء مقارنة بأسعار الأراضي الزراعية.

وقد تعددت صور وأشكال التعدي علي الأراضي الزراعية في محافظة أسيوط حيث أوضحت نتائج الدراسة من خلال استطلاع آراء المبحوثين في عينة الدراسة والبالغ عددهم ٨٠ مبحوث عن أهم صور التعدي علي الأراضي الزراعية بالمحافظة والواردة بالجدول رقم (٤) أنها تتمثل في البناء وإقامة المشاريع الإقتصادية والمشروعات الخدمية والتبوير والتجريف بنسب بلغت حوالي ٦٦,٢٥%، ٢٢,٥%، ٢,٥%، ٨,٧٥% لكل منهم علي الترتيب من إجمالي عدد المبحوثين بعينة الدراسة، فبالنسبة لبناء المساكن فقد تعددت أشكال البناء علي الأراضي الزراعية ما بين بناء منزل للأسرة أو لزواج الأبناء والبعض قام ببناء الأبراج بغرض التأجير وفقاً للأسعار المرتفعة للإيجارات حالياً أو للبيع وذلك بغرض الاستفادة المادية من ارتفاع أسعار العقارات بالمحافظة، أما التبوير فيتم من أجل رفع سعر الأرض وبيعها بالمتر كأرض بناء بدلاً من أرض زراعية، وبالنسبة للمشروعات الإقتصادية فتتمثل في إقامة صالات الأفراح ومزارع للدواجن ومستودعات أسمنت وصالات بلياردو وبلاي استيشن، أما المشروعات الخدمية فتتمثل في بناء المساجد.

جدول رقم (٤): الأهمية النسبية لصور وأشكال التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط.

المشكلة	عدد	%
بناء المساكن	٥٣	٦٦,٢٥
مشروعات إقتصادية	١٨	٢٢,٥٠
مشروعات خدمية	٢	٢,٥٠
تبوير وتجريف	٧	٨,٧٥

المصدر: حسبت من بيانات إستمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط، ٢٠١٨.

ثالثاً – مبررات التعدي علي الأراضي الزراعية:

باستطلاع آراء الزراع بعينة البحث حول مبررات ا لتعدي علي الأراضي الزراعية، أمكن حصر أهم هذه المبررات في الآتي:

١- انخفاض معدل ربحية الأراضي الزراعية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (س١).

٢- عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تحرم التعدي وعدم موائمتها مع الوضع الحالي (س٢).

٣- ارتفاع نسبة البطالة بين شباب الخريجين (س٣).

٤- ضعف الرقابة والتوعية من الدولة عن أخطار التعدي وعدم وجود دور فعال للإرشاد الزراعي وجهاز حماية الأراضي وأجهزة الإعلام (س٤).

٥– عدم توفير أساسيات المعيشة في المناطق الصحراوية (س٥).
٦– عدم وجود عقوبة رادعة علي الأشخاص المعتدين (س٦).
٧– زيادة عدد السكان (الكثافة السكانية) في المنزل الواحد والحاجة إلي توفير سكن للأولاد (س٧).
٨– عدم وجود ظهير صحراوي لبعض القرى وعدم التوسع في إنشاء مدن عمرانية جديدة (س٨).
٩– تعقيد إجراءات تراخيص المباني وارتفاع تكاليفها داخل الحيز العمراني (س٩).
١٠–عدم الفصل في اختصاص المشرف الزراعي (الإرشاد وحماية الأراضي) (س١٠).

واعتماداً لذلك تم استطلاع آراء الزراع من وجهة نظرهم عن أهمية هذه المبررات مع وضع ترتيب لها من وجهة نظر كل منهم، وقد تفاوت ترتيب تلك المبررات، وقد تم إخضاع هذه الاختيارات لتحليل التباين بين متوسطاتها. حيث يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) والتي تشير إلي نتائج تحليل التباين لمبررات التعدي علي الأراضي الزراعية بعينة البحث بمحافظة أسيوط، إلي معنوية الفروق بين تلك المبررات عند مستوي معنوية (٠,٠١).

جدول رقم (٥): نتائج تحليل التباين لمبررات التعدي علي الأراضي الزراعية بعينة الدراسة (٢٠١٨).

مصدر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط مربعات الانحرافات	قيمة (ف) المقدرة
بين المبررات	٩	٣٩٢١,٥	٤٣٥,٧٣	**١٢٨,٥١
داخل المبررات	٧٩٠	٢٦٧٨,٥	٣,٣٩	
المجموع	٧٩٩	٥٦٠٠,٠		

** معنوي عند مستوي (٠,٠١).

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارات الاستبيان بعينة البحث عام ٢٠١٨.

باستخدام طريقة أقل فرق معنوي .L.S.D أمكن ترتيب مبررات التعدي علي الأراضي الزراعية وفقاً لزراع عينة البحث كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٦) حيث تبين أن الزيادة في عدد السكان (الكثافة السكانية) في المنزل الواحد والحاجة إلي توفير سكن للأولاد (س٧) تحتل المرتبة الأولي، وتأتي في المرتبة الثانية كل من انخفاض معدل ربحية الأراضي الزراعية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (س١) وعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تحرم التعدي وعدم موائمتها مع الوضع الحالي (س٢) وذلك لعدم وجود فروق معنوية بينهما، ويأتي في المرتبة الثالثة ضعف الرقابة والتوعية من الدولة عن أخطار التعدي وعدم وجود دور فعال للإرشاد الزراعي وجهاز حماية الأراضي وأجهزة الإعلام (س٤)، في حين يأتي ارتفاع نسبة البطالة بين شباب الخريجين (س٣) في المرتبة الرابعة، و يأتي في المرتبة الخامسة كل من عدم توفير أساسيات المعيشة في المناطق الصحراوية (س٥)، وعدم وجود عقوبة رادعة علي الأشخاص المعتدين (س٦) وذلك لعدم وجود فروق معنوية بينهما، وأحتل عدم وجود ظهير صحراوي لبعض القرى وعدم التوسع في إنشاء مدن عمرانية جديدة (س٨) المرتبة السادسة في حين جاء مبرر تعقيد إجراءات تراخيص المباني وارتفاع تكاليفها داخل الحيز العمراني (س٩) المرتبة السابعة كما أحتل عدم الفصل في اختصاص المشرف الزراعي (الإرشاد وحماية الأراضي) (س١٠) المرتبة الثامنة والأخيرة.

رابعاً – الآثار الإقتصادية للتعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط:

يوضح الجدول رقم (٧) الآثار الإقتصادية المترتبة علي التعدي بالبناء علي الأرض الزراعية بعينة الدراسة بمحافظة أسيوط علي أهم المحاصيل الإستراتيجية المزروعة بالمحافظة وهي (القطن، القمح، البرسيم المستديم، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة والفول السوداني)، حيث يتمثل هذا المردود في (الفقد في المساحة المزروعة من تلك المحاصيل، العجز في الإنتاج الكلي، الخسارة في الدخل الزراعي منها بالمحافظة، الفقد في فرص العمل وقيمة العمالة الزراعية).

جدول رقم (٦): نتائج اختبار معنوية الفروق بين مبررات التعدي علي الأراضي الزراعية بعينة البحث بمحافظة أسيوط عام ٢٠١٨.

ترتيب المبررات تنازلياً	تصاعدياً المتوسط الحسابي	س٧	س١	س٢	س٤	س٣	س٥	س٦	س٨	س٩	س١٠
		١,٨٨	٢,٩٤	٣,٣٤	٤,١٦	٥,٤٥	٦,٣٦	٦,٦١	٧,٥١	٨,٠٠	٨,٧٥
س١٠	٨,٧٥	٦,٨٧**	٥,٨١**	٥,٤١**	٤,٥٩	٣,٣٠**	٢,٣٩**	٢,١٤**	١,٢٤**	٠,٧٥**	صفر
س٩	٨,٠٠	٦,١٢**	٥,٠٦**	٤,٦٦**	٣,٨٤**	٢,٥٥**	١,٦٤**	١,٣٩**	٠,٤٩**	صفر	
س٨	٧,٥١	٥,٦٣**	٤,٥٧**	٤,١٧**	٣,٣٥**	٢,٠٦**	١,١٥**	٠,٩٠**	صفر		
س٦	٦,٦١	٤,٧٣**	٣,٦٧**	٣,٢٧**	٢,٤٥**	١,١٦**	٠,٢٥	صفر			
س٥	٦,٣٦	٤,٤٨**	٣,٤٢**	٣,٠٢**	٢,٢٠**	٠,٩١**	صفر				
س٣	٥,٤٥	٣,٥٧**	٢,٥١**	٢,١١**	١,٢٩**	صفر					
س٤	٤,١٦	٢,٢٨**	١,٢٢**	٠,٨٢**	صفر						
س٢	٣,٣٤	١,٤٦**	٠,٤٠	صفر							
س١	٢,٩٤	١,٠٦**	صفر								
س٧	١,٨٨	صفر									

** معنوي عند مستوي (٠,٠١) حيث أن قيمة L.S.D. الجدولية عند مستوي (٠,٠١) = ٠,٦٩

* معنوي عند مستوي (٠,٠٥) حيث أن قيمة L.S.D. الجدولية عند مستوي (٠,٠٥) = ٠,٤٨

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان لعينة البحث وجدول رقم (٩).

(١) الفقد في كمية وقيمة الإنتاج نتيجة التعدي بالبناء علي الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط:

تشير بيانات الجدول رقم (٧) إلي تقدير كميات الإنتاج التي فقدت من المحاصيل السابقة، حيث بلغت كمية الفقد في الإنتاج من محصول القطن حوالي ٣٣,١٧ قنطار بقيمة إنتاج بلغت حوالي ٥٣,٠٧ ألف جنيه، وفي محصول القمح تم فقد إنتاج قدر بحوالي ٢٩٧٢,١٦ أردب بقيمة إنتاج بلغت حوالي ١٧٨٣,٣ ألف جنيه، وفي محصول البرسيم المستديم تم فقد إنتاج قدر بحوالي ٢٢١,٥٤ طن بقيمة إنتاج بلغت حوالي ١١٠,٧٧ ألف جنيه، وحوالي ٣٢٠٣,٣٦ أردب من الذرة الشامية بقيمة إنتاج بلغت حوالي ٨٠٠,٨٤ ألف جنيه، ٢٣,٠٥ أردب من الذرة الرفيعة بقيمة إنتاج بلغت حوالي ١٦,١٤ ألف جنيه، ١٠٢١,١٣ أردب من الفول السوداني بقيمة إنتاج بلغت حوالي ٨١٦,٩ ألف جنيه.

جدول رقم (٧): المردود الإقتصادي لظاهرة التعدي بالبناء علي الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨).

المحصول	المساحة المزروعة بالفدان	% من المساحة المزروعة بالمحافظة	المساحة المتعدي عليها بالفدان	الإنتاجية الفدانية بالمحافظة	الفقد في المساحة المزروعة بالمحصول فدان	سعر الوحدة جنيه	الفقد في كمية الإنتاج بالمحافظة	الفقد في قيمة الإنتاج بالمحافظة (ألف جنيه)
القطن (قنطار)	٥٢٢١	٠,٩٩		٩	٣,٦٩	١٦,٠٠	٣٣,١٧	٥٣,٠٧
القمح (أردب)	٢٣٧٨٩٦	٤٥,١٤		١٧,٧	١٦٧,٩٢	٦٠٠	٢٩٧٢,١٦	١٧٨٣,٣٠
البرسيم المستديم (طن)	٣٩٢٣٢	٧,٤٤		٨	٢٧,٦٩	٥٠٠	٢٢١,٥٤	١١٠,٧٧
الذرة الشامية (أردب)	١٧٣٢١٨	٣٢,٨٧	٣٧١,٩٦	٢٦,٢	١٢٢,٢٧	٢٥٠	٣٢٠٣,٣٦	٨٠٠,٨٤
الذرة الرفيعة (أردب)	٢٥١٢	٠,٤٨		١٣	١,٧٧	٧٠٠	٢٣,٠٥	١٦,١٤
الفول السوداني (أردب)	٦٨٨٨٩	١٣,٠٧		٢١	٤٨,٦٣	٨٠٠	١٠٢١,١٣	٨١٦,٩٠
إجمالي المحافظة	٥٢٦٩٦٨	١٠٠						٣٥٨١,٠١

المصدر: جمعت وحسبت من:

(١) مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط، إدارة الإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨.

(٢) مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط، إدارة حماية الأراضي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨.

(٢) الخسارة في الدخل الزراعي نتيجة التعدي بالبناء علي الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط:

توضح بيانات الجدول رقم (٨) الخسارة في صافي الدخل الزراعي بالمحافظة من المحاصيل الهامة المزروعة في محافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث تبين أن إجمالي الخسارة في الدخل الزراعي نتيجة التعدي بالبناء علي الأراضي الزراعية بلغت حوالي ٢٠٢٨,٣٤ ألف جنيه، كما بلغت الخسارة في الدخل الزراعي من محاصيل الدراسة (القطن والقمح والبرسيم المستديم والذرة الشامية والذرة الرفيعة والفول السوداني) حوالي ٣٦,٠٤ ، ٨٢٨,٦٨ ، ٢٧,٧٣ ، ٤٩٨,٨٤ ، ٩,٦٨ ، ٦٢٧,٢٧ ألف جنيه، وذلك بفقد في المساحة المزروعة بالمحافظة بلغ حوالي ٣,٦٩ ، ١٦٧,٩٢ ، ٢٧,٦٩ ، ١٢٢,٢٧ ، ١,٧٧ ، ٤٨,٦٣ فدان علي الترتيب خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٨): الخسارة في الدخل المزرعي نتيجة التعدي بالبناء علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨).

المحصول	الفقد في المساحة المزروعة بالمحصول فدان	صافي العائد الفداني للمحصول بالجنيه	الخسارة في الدخل المزرعي (ألف جنيه)
القطن	٣,٦٩	٩٧٨٠	٣٦,٠٤
القمح	١٦٧,٩٢	٤٩٣٥	٨٢٨,٦٨
البرسيم المستديم	٢٧,٦٩	١٠٠٥	٢٧,٨٣
الذرة الشامية	١٢٢,٢٧	٤٠٨٠	٤٩٨,٨٤
الذرة الرفيعة	١,٧٧	٥٤٦٠	٩,٦٨
الفول السوداني	٤٨,٦٣	١٢٩٠٠	٦٢٧,٢٧
إجمالي المحافظة			٢٠٢٨,٣٤

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي،قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، ٢٠١٨.

(٣) الخسارة في فرص العمل للعمالة الزراعية وقيمتها نتيجة التعدي بالبناء علي الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط:

تشير بيانات الجدول رقم (٩) إلي الخسارة في فرص العمل المزرعي نتيجة التعدي بالبناء علي الأراضي الزراعية في محافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث يتضح أن إجمالي الخسارة في فرص العمل المزرعي بلغ حوالي ٦١٧٥,٣ رجل/يوم بإجمالي قيمة لهذا العمل المزرعي بلغ حوالي ٥٠٠,٥١ ألف جنيه، كما يوضح الجدول أن فرص العمل المزرعي المفقودة لمحاصيل الدراسة (القطن، القمح، البرسيم المستديم، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة، الفول السوداني) بلغ حوالي ١٠٧ ، ٣٠٢٣، ٣٦٠ ، ١٩٥٦ ، ٩٨ ، ٦٣٢ رجل/يوم علي الترتيب، وذلك بقيمة عمل مفقودة بلغت حوالي ٩,٠٨ ، ٢٤٧,٨٥ ، ٢٨,٨ ، ١٥٦,٥ ، ٧,٧ ، ٥٠,٥٧ ألف جنيه للمحاصيل سالفة الذكر علي الترتيب خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٩): الخسارة في فرص العمل المزرعي وقيمتها نتيجة التعدي بالبناء علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨).

المحصول	الفقد في المساحة المزروعة بالمحصول فدان	تكاليف العمل البشري بالجنيه	عدد العمالة البشرية رجل/يوم	عدد العمالة البشرية للمساحة المفقودة نتيجة التعدي رجل/يوم	قيمة الفقد في* فرص العمل المزرعي (ألف جنيه)
القطن	٣,٦٩	٢٤٦٥	٢٩	١٠٧	٩,٠٨
القمح	١٦٧,٩٢	١٤٧٦	١٨	٣٠٢٣	٢٤٧,٨٥
البرسيم المستديم	٢٧,٦٩	١٠٤٠	١٣	٣٦٠	٢٨,٨٠
الذرة الشامية	١٢٢,٢٧	١٢٨٠	١٦	١٩٥٦	١٥٦,٥٠
الذرة الرفيعة	١,٧٧	٤٣٤٥	٥٥	٩٨	٧,٧٠
الفول السوداني	٤٨,٦٣	١٠٤٠	١٣	٦٣٢	٥٠,٥٧
إجمالي المحافظة				٦١٧٥,٣	٥٠٠,٥١

*** حسبت بافتراض أن تكلفة العامل الزراعي تتراوح ما بين ٨٠-٨٥ جنيه في اليوم.**

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي،قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، ٢٠١٨.

خامساً – أهم المقترحات للحد من ظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية من وجهة نظر زراع العينة:

تشير بيانات الجدول رقم (١٠) إلي أهم المقترحات المطروحة للحد من ظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط وذلك من وجهة نظر زراع العينة، حيث تبين أن مقترح إنشاء المدن الجديدة أحتل المرتبة الأولي حيث أقر بها ٣٤ مبحوث بنسبة تعادل حوالي ٤٢,٥% من إجمالي عدد المبحوثين بعينة الدراسة، يليه مقترح تجريم التعدي علي الأراضي الزراعية وتنفيذ القوانين بعدد مبحوثين بلغ حوالي ٢٨ مبحوث بنسبة تمثل حوالي ٣٥% من إجمالي عدد المبحوثين، ثم التوسع في الأراضي المخصصة للمباني مثل مشروعات أبني بيتك في المدن الجديدة أو مساكن المحافظة التي تقوم المحافظات ببنائها وتوزيعها علي الشباب بعدد مبحوثين بلغ ١٨ مبحوث بنسبة تعادل حوالي ٢٢,٥% من إجمالي عدد المبحوثين، في حين كان عدد المبحوثين الذين أقروا بمقترح خفض سعر مستلزمات الإنتاج بلغ ١٢ مبحوث بنسبة قدرت بحوالي ١٥% من إجمالي عدد المبحوثين بعينة الدراسة، ثم مقترح ارتفاع معيشة الفلاح بعدد مبحوثين بلغ ٧ مبحوثين بنسبة قدرت بحوالي ٨,٧٥% من إجمالي عدد المبحوثين، كما أقر عدد من المبحوثين بلغ ٥ مبحوثين بمقترحين هما إتاحة فرص عمل لشباب الخريجين والتوسع في الأراضي المستصلحة بنسبة قدرت بحوالي ٦,٢٥% لكل منهما من إجمالي عدد المبحوثين، ثم يأتي كل من توفير الإرشاد الزراعي وإصدار القوانين الصارمة وتنفيذها بعدد مبحوثين بلغ ٤ مبحوثين وبنسبة تمثل حوالي ٥% لكل منهما، ثم يأتي كل من توقيع غرامات كبيرة علي الأشخاص المتعديين وتوفير أساسيات المعيشة في المناطق الصحراوية ومنع توصيل المرافق (الكهرباء والمياه والغاز) للأراضي المتعدي عليها بعدد ٢ مبحوث وبنسبة قدرت بحوالي ٢,٥% لكل منهما من إجمالي عدد المبحوثين، وأخيراً يأتي توفير التوعية من أخطار التعدي بعدد مبحوثين بلغ مبحوث واحد وبنسبة قدرت بحوالي ١,٢٥% من إجمالي عدد المبحوثين. في حين كانت هناك نسبة من المبحوثين تمثل حوالي ٢٥% من إجمالي عدد المبحوثين لم يتقدموا بأي مقترحات للحد من ظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية وذلك نظراً لكونهم أشخاص متعديين يرفضون اتخاذ أي إجراءات ضدهم.

جدول رقم (١٠): الأهمية النسبية لأهم المقترحات للحد من ظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية من وجهة نظر زراع العينة.

المقترح	التكرار	%
خفض سعر مستلزمات الإنتاج	١٢	١٥
ارتفاع معيشة الفلاح	٧	٨,٧٥
توفير الإرشاد الزراعي	٤	٥
التوسع في الأراضي المخصصة للمباني مثل مشروعات ابني بيتك في المدن الجديدة أو مساكن المحافظة التي تقوم المحافظات ببنائها وتوزيعها علي الشباب	١٨	٢٢,٥
إنشاء مدن جديدة وتسهيل عقبات الحول علي السكن بها	٣٤	٤٢,٥
تجريم التعدي علي الأراضي وتنفيذ القوانين	٢٨	٣٥
توقيع غرامات كبيرة علي الأشخاص المتعديين	٢	٢,٥
إصدار قوانين صارمة وتنفيذها	٤	٥
إتاحة فرص عمل لشباب الخريجين	٥	٦,٢٥
توفير أساسيات المعيشة في المناطق الصحراوية	٢	٢,٥
توفير التوعية من أخطار التعدي علي الأراضي الزراعية	١	١,٢٥
التوسع في الأراضي المستصلحة	٥	٦,٢٥
منع توصيل المرافق (الكهرباء والمياه والغاز) للأراضي المتعدي عليها	٢	٢,٥

المصدر: حسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٨.

سادساً – الآثار الإقتصادية المترتبة علي التعدي علي الأراضي الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين:

يتبين من خلال الدراسة الميدانية باستطلاع آراء المهندسين الزراعيين بحماية الأراضي أن تناقص المساحات القابلة للزراعة من أهم الآثار الإقتصادية المترتبة علي التعدي علي الأراضي الزراعية، حيث

أجمع عليه كل المبحوثين بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المبحوثين والبالغ ٢٠ مبحوث كما هو موضح بالجدول رقم (١١)، يليه نقص الإنتاجية الفدانية من المحاصيل الممكن زراعتها بواقع ١٦ مبحوث بنسبة تمثل حوالي ٨٠% من إجمالي عدد المبحوثين، ثم ارتفاع نسبة البطالة بين العمالة الزراعية بعدد مبحوثين بلغ ١٠ مبحوثين بنسبة تمثل حوالي ٥٠% من إجمالي عدد المبحوثين، يليها التأثير علي خصوبة التربة للأراضي المجاورة للأراضي التي تم تجريفها والبناء عليها بواقع ٧ مبحوثين وذلك بنسبة تمثل حوالي ٣٥% من إجمالي عدد المبحوثين، وأخيراً كانت من الآثار الناتجة عن التعدي علي الأراضي الزراعية هو ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ومنتجاتها بواقع ٣ مبحوثين فقط بنسبة تعادل حوالي ١٥% من إجمالي عدد المهندسين الزراعيين.

جدول رقم (١١): الأهمية النسبية للآثار الناتجة عن التعدي علي الأراضي الزراعية من وجهة نظر المشرفين الزراعيين.

الأثر	التكرار	%
تناقص المساحات القابلة للزراعة	٢٠	١٠٠
تناقص الإنتاجية الفدانية	١٦	٨٠
ارتفاع نسبة البطالة بين العمالة الزراعية	١٠	٥٠
التأثير علي خصوبة التربة المجاورة للأراضي التي تم تجريفها والبناء عليها	٧	٣٥
ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ومنتجاتها	٣	١٥

المصدر: حسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٨.

سابعاً – مقترحات الحد من التعدي علي الأراضي الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين:

يري المهندسون الزراعيون أن العقوبات الحالية غير كافية للحد من ظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية وذلك بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المهندسين الزراعيين والبالغ عددهم ٢٠ فرد. وفي هذه الحالة فإنهم يقدمون بعض الاقتراحات والآراء التي من شأنها توضيح كيفية محاولة الحد من التعدي علي الأراضي الزراعية والواردة بالجدول رقم (١٢)، حيث أحتل مقترح زيادة الغرامة المالية المرتبة الأولي بعدد مهندسين زراعيين وموظفي الوحدات المحلية بلغ ١٣ فرد، وبنسبة تمثل حوالي ٦٥% من إجمالي عدد المهندسين الزراعيين، كما أحتل مقترح قيام الحكومة بالتوسع في المناطق الصحراوية القريبة من الحيز العمراني مع توفير المرافق والبنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية بالإضافة إلي توفير المواصلات اللازمة لسهولة الوصول لهذه المناطق المرتبة الثانية بعدد مهندسين زراعيين بلغ ١٢ مهندس وبنسبة تمثل حوالي ٦٠% من إجمالي عدد المهندسين الزراعيين، كما جاء مقترح تبسيط إجراءات إصدار تراخيص المباني وخفض تكاليف الترخيص في المرتبة الثالثة بعدد أفراد عينة بلغ ١٠ أفراد وبنسبة تمثل نحو ٥٠% من إجمالي عدد أفراد العينة، بينما كان مقترح تغليظ وتفعيل عقوبة الحبس في المرتبة الرابعة بعدد أفراد بلغ ٩ أفراد بنسبة تمثل حوالي ٤٥% من إجمالي عدد المهندسين الزراعيين، في حين جاء مقترح التوسع الرأسي في إقامة المباني

جدول رقم (١٢): الأهمية النسبية لمقترحات المهندسين الزراعيين للحد من التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط.

المقترح	التكرار	%
زيادة الغرامة المالية	١٣	٦٥
تغليظ وتفعيل عقوبة الحبس	٩	٤٥
زيادة الغرامة المالية وتغليظ عقوبة الحبس	٦	٣٠
التوسع الرأسي في إقامة المباني داخل كردون القرى والمدن	٨	٤٠
قيام الحكومة بالتوسع في المناطق الصحراوية القريبة من الحيز العمراني مع توفير المرافق والبنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية	١٢	٦٠
تبسيط إجراءات إصدار تراخيص المباني وخفض تكاليف الترخيص	١٠	٥٠

المصدر: حسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٨.

داخل كردون القرى والمدن في المرتبة الخامسة بعدد أفراد عينة بلغ ٨ أفراد وبنسبة تمثل نحو ٤٠% من إجمالي عدد المهندسين الزراعيين، وأخيراً جاء مقترح زيادة الغرامة المالية وتغليظ عقوبة الحبس معاً في المرتبة السادسة بعدد أفراد بلغ ٦ أفراد وبنسبة تمثل حوالي ٣٠% من إجمالي عدد المهندسين الزراعيين بالعينة موضع الدراسة.

ثامناً – مقترحات التعامل مع حالات التعدي القائمة من وجهة نظر المهندسين الزراعيين:

يقسم جهاز حماية الأراضي حالات التعدي إلي ثلاثة أنواع وهي[١][٣]:

١- التعدي البسيط: عبارة عن البناء الذي لم يكتمل بحيث يكون البناء عبارة عن أسوار أو بناء غير مكتمل بدون سقف.

٢- التعدي المتوسط: عبارة عن البناء المكتمل بالسقف ولكن لم يتم توصيل المرافق له مثل الكهرباء والمياه والغاز.

٣- التعدي الجسيم: عبارة عن البناء المكتمل تماماً وتم توصيل المرافق له وموجود به سكان.

وقد كانت مقترحات المهندسين الزراعيين بالعينة في التعامل مع مختلف حالات التعدي القائمة بالفعل علي النحو التالي:

١- **التعدي البسيط:** كما تشير بيانات الجدول رقم (١٣) إلي أن ٧ أفراد بالعينة يرون أن الإزالة الفورية مع الغرامة هو المقترح الأمثل للتعامل مع حالات التعدي القائمة بنسبة تمثل نحو ٣٥% من إجمالي عدد أفراد العينة، في حين يري ١٠ أفراد بالعينة أن مقترح الإزالة هو المقترح الأمثل للتعامل مع حالات التعدي القائمة بنسبة تمثل نحو ٥٠% من إجمالي عدد أفراد العينة، بينما يري ٣ أفراد بالعينة أن مقترح الغرامة يكفي للتعامل مع حالات التعدي القائمة بنسبة تمثل نحو ١٥% من إجمالي عدد أفراد العينة، وأن تكون الغرامة بما يعادل قيمة المباني المقامة.

٢- **التعدي المتوسط:** يتضح من بيانات الجدول السابق ذكره أن ٥ أفراد بالعينة يرون أن مقترح الإزالة الفورية مع الغرامة هو المقترح الأمثل للتعامل مع حالات التعدي القائمة في هذه الحالة بنسبة تمثل نحو ٢٥% من إجمالي عدد أفراد العينة، في حين يري ٧ أفراد بالعينة أن مقترح الإزالة هو المقترح الأمثل للتعامل مع حالات التعدي القائمة بنسبة تمثل نحو ٣٥% من إجمالي أفراد العينة، بينما يري ٨ أفراد بالعينة أن مقترح الغرامة يكفي للتعامل مع حالات التعدي القائمة وذلك بنسبة تمثل نحو ٤٠% من إجمالي عدد أفراد العينة.

جدول رقم (١٣): الأهمية النسبية لمقترحات المهندسين الزراعيين للتعامل مع حالات التعدي القائمة.

نوع التعدي	المقترح	التكرار	%
التعدي البسيط	الإزالة الفورية مع الغرامة	٧	٣٥
	الإزالة	١٠	٥٠
	الغرامة	٣	١٥
التعدي المتوسط	الإزالة الفورية مع الغرامة	٥	٢٥
	الإزالة	٧	٣٥
	الغرامة	٨	٤٠
التعدي الجسيم	الإزالة الفورية مع الغرامة	٣	١٥
	الإزالة	٤	٢٠
	الغرامة	١٣	٦٥

المصدر: حسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٨.

٣ – **التعدي الجسيم:** يتضح من بيانات الجدول رقم (١٣) ، أن ٣ أفراد بالعينة يرون أن مقترح الإزالة الفورية مع الغرامة هو المقترح الأمثل للتعامل مع حالات التعدي القائمة وذلك بنسبة تمثل نحو ١٥%

من إجمالي عدد أفراد العينة، في حين يري ٤ أفراد بالعينة أن مقترح الإزالة هو المقترح الأمثل للتعامل مع حالات التعدي القائمة بنسبة تمثل نحو ٢٠% من إجمالي عدد أفراد العينة وأن تعامل الغرامة قيمة المباني المقامة، بينما يري ١٣ فرد من أفراد العينة أن مقترح الغرامة يكفي للتعامل مع حالات التعدي القائمة بنسبة تمثل نحو ٦٥% من إجمالي عدد أفراد العينة.

الملخص والتوصيات:

مما لاشك فيه أن مورد الأرض الزراعية كان وسيظل ركيزة أساسية من ركائز التنمية الإقتصادية الزراعية، حيث يتعرض هذا المورد للعديد من أوجه التعدي التي تحد من قدرته علي مواجهة دوره الرئيسي في إنتاج الغذاء والكساء لأي مجتمع، فاستقطاع مساحات متزايدة من الأرض الزراعية ونقص معدلات استصلاح مساحات جديدة في الوقت الذي يزيد فيه السكان بمعدلات عالية قد أدي إلي تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية، فالتعدي علي الأرض الزراعية يهدد مستقبل القطاع الزراعي في مصر وقدرته علي توفير احتياجات المجتمع من الغذاء، وتهدف الدراسة إلي إلقاء الضوء علي الآثار الإقتصادية المترتبة علي انتشار ظاهرة التعدي ومحاولة إيجاد بعض المقترحات والحلول لها، حيث اعتمدت الدراسة علي العديد من البيانات الثانوية غير المنشورة من مديرية الزراعة بأسيوط بإدارة حماية الأراضي ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط، كما تم الاعتماد علي بيانات أولية لدراسة ميدانية تم إجراؤها من خلال استمارتي استبيان صممتا خصيصاً لذلك، الأولي تضم ٨٠ مفردة لأشخاص متعدين علي الأراضي الزراعية، حيث تم اختيار ثلاث مراكز من محافظة أسيوط وفقاً لأكبر المساحات المتعدي عليها وهم مراكز منفلوط وأسيوط والفتح حيث تمثل نسبة المساحات المتعدي عليها بهذه المراكز ٤٨,٣٧% من إجمالي المساحات المتعدي عليها بالمحافظة، أما العينة الثانية وتضم ٢٠ مفردة تم اختيارها من نفس المراكز سالفة الذكر من المهندسين الزراعيين للوقوف علي كيفية التعامل مع حالات التعدي القائمة بالمحافظة وللوقوف علي أهم المقترحات للحد من ظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

تزايدت أعداد ومساحات التعدي بمحافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠٠٥–٢٠١٨) بمتوسط سنوي معنوي إحصائياً، قدر بحوالي ٢٣٩ حالة، ٢,٩٩ فداناً لكل منهما علي الترتيب، بما يعادل نحو ١,٦٣%، ٠,٦١% من متوسط عدد حالات التعدي ومساحة التعدي بالمحافظة لكل منهما علي الترتيب خلال نفس الفترة.

تعددت صور وأشكال التعدي علي الأراضي الزراعية حيث تتمثل في البناء وإقامة المشروعات الإقتصادية والخدمية والتبوير والتجريف والتشوين والتخزين، ومن أنواع المشروعات الإقتصادية المقامة مزارع للدواجن، صالات أفراح، ومستودعات أسمنت، وعلي الرغم من أربحية هذه المشروعات إلا أنها تهدد مستقبل الإنتاج الزراعي ومن ثم الأمن الغذائي للشعب المصري، كما تبين أن من أهم مبررات التعدي علي الأراضي الزراعية هو بناء المساكن الخاصة بالأسرة.

بدراسة تأثير ظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية علي التركيب المحصولي بمحافظة أسيوط تبين أن ذلك يتضح في جوانب عديدة أهمها حجم الفاقد في كمية الإنتاج الزراعي في مختلف الحاصلات الزراعية من خلال التركيب المحصولي للمواسم الزراعية (٢٠١٤–٢٠١٨) بالمحافظة قياساً بالتعدي، حيث بلغت قيمة الإنتاج المفقودة نتيجة التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط لأهم المحاصيل الإستراتيجية المتمثلة في (القطن – القمح – البرسيم المستديم – الذرة الشامية – الذرة الرفيعة – الفول السوداني) حوالي ٥٣,٠٧ ، ١٧٨٣,٣ ، ١١٠,٧٧ ، ٨٠٠,٨٤ ، ٨١٦,٩ ألف جنيه علي الترتيب خلال فترة الدراسة، في حين بلغت الخسارة في الدخل الزراعي لتلك المحاصيل حوالي ٣٦,٠٤ ، ٨٢٨,٦٨ ، ٢٧,٧٣ ، ٤٩٨,٨٤ ، ٩,٦٨ ،

٦٢٧,٢٧ ألف جنيه علي الترتيب، كما بلغت الخسارة في فرص العمل للعمالة الزراعية لنفس المحاصيل حوالي ١٠٧ ، ٣٠٢٣ ، ٣٦٠ ، ١٩٥٦ ، ٩٨ ، ٦٣٢ رجل لكل يوم علي الترتيب خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة توصي بما يلي:

١- تشديد القوانين والتشريعات التي تجرم التعدي علي الأراضي الزراعية.

٢- زيادة الاهتمام بقطاع الزراعة ورفع مستوي معيشة المزارع حيث في الآونة الأخيرة أصبحت مهنة الزراعة ذات عائد مادي واجتماعي منخفض مقارنة بالمهن في القطاعات الأخرى.

٣- التوعية الإعلامية للمواطنين بخطورة ظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية سواء بالبناء أو التبوير أو التجريف.

٤- الغرامة الفورية للمتعدي حسب المساحة والموقع علي أن تخصص قيمة هذه الغرامات لاستصلاح الأراضي الصحراوية وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة.

٥- التوسع العمراني في أطراف المحافظات والاهتمام بمشروع قري الظهير الصحراوي.

٦- زيادة أعداد المشرفين الزراعيين بإدارات حماية الأراضي بمحافظة أسيوط لتغطية الأراضي الزراعية ورصد حالات التعدي مبكراً.

٧- تبسيط إجراءات تراخيص المباني وتخفيض رسوم الحصول علي تصاريح البناء ومحاربة الفساد والرشاوى في المحليات.

٨- الإزالة الفورية لكامل المبني والمتابعة الدورية والمستمرة لمناطق التعدي.

المراجع:

١- دعاء إسماعيل مرسي (دكتور)، المردود الإقتصادي لظاهرة التعدي بالبناء علي الأراضي الزراعية في محافظة أسيوط، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، مركز البحوث الزراعية، المجلد (٢٥)، العدد (٤)، ٢٠١٥.

٢- علي إبراهيم محمد (دكتور)، الوضع الحالي والتصور المستقبلي للتعديات علي الأرض الزراعية، ندوة التعدي علي الأرض الزراعية (الأسباب – الآثار – وسبل المواجهة)، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي، مارس ٢٠١٤.

٣- عماد موريس عبد الشهيد (دكتور)، دراسة إقتصادية تحليلية للبناء علي الأرض الزراعية في محافظة أسيوط، المؤتمر الثاني والعشرون للإقتصاديين الزراعيين، ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠١٤.

٤- محمد عبد القادر عطا الله (دكتور)، وآخرون، دور السياسات الزراعية في الحد من التعديات علي الأراضي الزراعية وأثرها علي الأمن الغذائي المصري، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر (ب)، ٢٠١٨.

٥- مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط، إدارة الإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨.

٦- مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط، إدارة حماية الأراضي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨.

٧- مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨.

٨- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، ٢٠١٨.

The Effects Of Encroachments On Agricultural Land On Net Return And Income Of The Most Important Agricultural Crops In Assiut Governorate

Dr. Hesham Aly El-Gendy **Dr. Aml Ahmed Swefy**
Agricultural Economic Research Institute

Summary :

There is no doubt that the cultivated land resource has been and is still an essential pillar of economic-agricultural development. This resource is exposed to numerous types of encroachment that limit its ability to perform its essential role in producing food and clothing for any society. Encroachment on cultivated land threatens the future of the agricultural sector in Egypt and its ability to satisfy the food needs of society. The present study aims at shedding light on the economic effect of the spread of the phenomenon of building on cultivated land and attempts to find some suggestions for solving this problem. The researcher relied on the initial data of a field study conducted through a questionnaire designed specifically for that purpose. A random sample was drawn from the same towns mentioned above. This sample involved 20 agronomists and employees at municipalities to know how to cope with the encroachments existing in the governorate. A sample of 8 leaders of the land protection authority was drown to get the most important suggestions for reducing the phenomenon of encroachment on cultivated land in Assiut governorate.

Among the most significant results by the present study are the following:

The forms of encroachment on cultivated land are numerous. They include building. setting up economic and service projects. letting land lie follow and eroding soil. The types of economic projects that are set up include poultry farms. they threaten the future of agricultural production and consequently. the food safety of the Egyptian people.

The study of the economic effect of using cultivated land for non-agricultural projects in the study sample has indicated that the profits made by the projects owner make the idea of encroaching on cultivated land an important phenomenon through which she can increase her income and raise her standard of living.

The impact of infringements on agricultural land on the net return and income of the most important agricultural crops in the governorate of Assiut. In the study sample has indicated that the loss in the areas cultivated with the most important crops in Assiut Governorate (i.e. cotton. wheat. clover. corn. maize. and peanuts) is 3.69. 167.92. 27.69. 122.27. 1.77 and 48.63 feddans. respectively. while the loss in agricultural income in the governorate for these crops is about 21.83 thousand pounds. The loss in agricultural job opportunities in the governorate is about 6175.3 laborer per day with a value of about 500.51 thousand pounds.

In the light of the above results. the researcher recommends the following:

1- Passing laws that incriminate encroachment on cultivated land.
2- The media should raise citizens' awareness of the danger of the phenomenon of encroachment on cultivated land. whether through building. letting land lie fallow. or eroding soil.
3- Urban expansion in the suburbs of governorates and paying attention to the desert hinterland village project.
4- Increasing the number of agricultural supervisors at the land protection authority administration in Assiut Governorate to cover cultivated land and catch encroachments early.